

خبر صحفي

الإحصاءات العامة: حوالي 9.3 مليون متر مربع مساحة الأبنية المرخصة في المملكة حتى نهاية شهر أيلول من عام 2017،
بارتفاع نسبته 8.4% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2016.

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول تراخيص الأبنية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2017، وذلك استناداً إلى حصر رخص البناء الذي تجريه الدائرة شهرياً ويشمل جميع الجهات التي تمنح تراخيص الأبنية في المملكة. ويشير التقرير إلى أن إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة قد بلغ 27,180 رخصة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2017، مقارنة مع 24,261 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2016، بارتفاع نسبته 12%. ويبين التقرير أن إجمالي مساحة الأبنية المرخصة قد بلغ 9329 ألف م² خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2017، مقارنة مع 8606 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2016، بارتفاع نسبته 8.4%.

وقد بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2017 حوالي 7223 ألف م²، مقارنة مع 6820 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2016، بارتفاع نسبته 5.9%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2017 حوالي 2106 ألف م²، مقارنة مع 1786 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2016، بارتفاع نسبته 17.9%. وشكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2017 ما نسبته 77.4% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية ما نسبته 22.6% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما على مستوى المحافظات، فقد حازت محافظة العاصمة على المرتبة الأولى من حيث إجمالي مساحة الأبنية المرخصة بنسبة بلغت 45.1%، تلاها محافظة إربد بنسبة 17.2%، ومحافظة الزرقاء بنسبة 12.4%، ومحافظة البلقاء بنسبة 7.7%، ومحافظة العقبة بنسبة 3.7%، ومحافظة جرش بنسبة 3.3%، ومحافظة المفرق بنسبة 2.9%، ومحافظة الكرك بنسبة 2.4%، ومحافظة عجلون بنسبة 2.1% ثم محافظة مادبا بنسبة 1.4%، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة في بقية المحافظات ما نسبته 1.8% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما توزيع مساحة الأبنية المرخصة على مستوى الأقاليم فقد بلغت حصة إقليم الوسط ما نسبته 66.5% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2017، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 25.5% وإقليم الجنوب ما نسبته 8%.

وقد شكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2017 ما نسبته 48.1% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة سابقاً ما نسبته 51.9%.

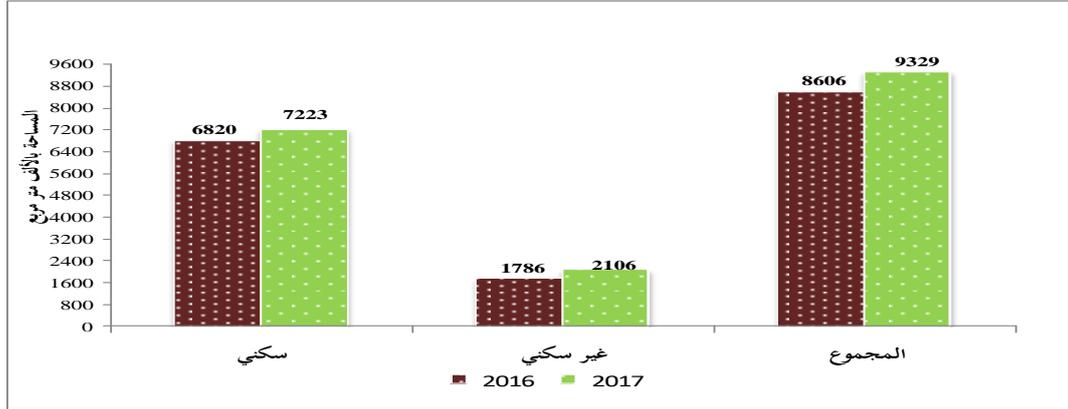
ويبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة 4485 ألف م² خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2017 مقابل 4631 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2016، بانخفاض نسبته 3.2%. أظهرت النتائج على مستوى الأرباع، أن الربع الأول احتل المرتبة الأولى من حيث مساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر التسعة الأولى حيث بلغت ما نسبته 37.7%، تلاه الربعين الثاني والثالث وبلغت ما نسبته 32.5% و 29.8% على التوالي.

أما على مستوى شهر أيلول لعام 2017، فقد أظهرت البيانات أن عدد رخص الأبنية بلغ 2267 رخصة، كما بلغت مساحة الأبنية المرخصة 739 ألف م² مقارنة مع 768 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2016، بانخفاض نسبته 3.8%

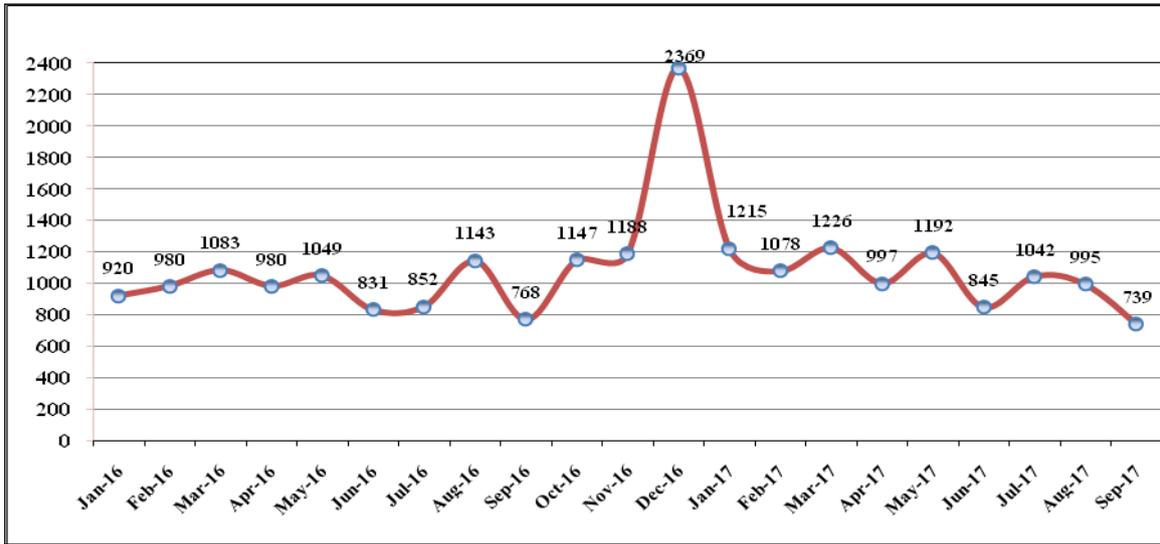
جدول (1): عدد الرخص ومساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر التسعة الأولى من عامي 2016 و 2017 (المساحة بالألف متر مربع)

نسبة التغير في المساحات المرخصة %	2017		2016		الشهر
	المساحة	عدد الرخص	المساحة	عدد الرخص	
32.1 +	1215	3678	920	2769	كانون الثاني
10.0 +	1078	3252	980	2678	شباط
13.2 +	1226	3397	1083	3201	آذار
18 +	3519	10327	2983	8648	الربع الأول
1.7 +	997	2791	980	2677	نيسان
13.6 +	1192	3586	1049	2969	أيار
1.7 +	845	2650	831	2441	حزيران
6.1 +	3034	9027	2860	8087	الربع الثاني
22.3 +	1042	2938	852	2413	تموز
12.9 -	995	2621	1143	3092	آب
3.8 -	739	2267	768	2021	أيلول
0.5 +	2776	7826	2763	7526	الربع الثالث
8.4 +	9329	27180	8606	24261	المجموع

الشكل (1): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال الأشهر التسعة الأولى لعامي 2016 و2017



الشكل (2): مساحة الأبنية المرخصة حسب الشهر خلال عامي 2016 و2017 (بالآلاف متر مربع)



ومن الجدير بالذكر أن دائرة الإحصاءات العامة توفر بيانات حول عدد رخص الأبنية ومساحة الأبنية المرخصة وأنواع استعمال المباني في المملكة حسب المحافظة بهدف تزويد المخططين ورسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني. بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها، الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع يتم تغطيته من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات رخص البناء تعبر عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني، في حين أن عقود التصميم التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني، حيث أن رخصة البناء تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما تمثل المخططات الهندسية مرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها في بعض الأحيان.